الأمم المتحدة
A/80/15 (Part III)
الجمعية العامة
Distr.: General
16 June 2025
Arabic
Original: English

الدورة الثمانون

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الاستثنائية الرابعة والثلاثين

جنيف، 15 و 16 نيسان/أبريل 2025

200625 180625 25-09650 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مقدمة

عُقدت الدورة الاستثنائية الرابعة والثلاثون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف، يوميْ 15 و 16 نيسان/أبريل 2025. وخلال الدورة، عقد المجلس جلستيْن عامتيْن.

أولاً - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية

ألف - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: إطلاق العنان لإمكانات التجارة في أفريقيا - تعزيز الأسواق الإقليمية والحد من المخاطر.

الاستنتاجات المتفق عليها 588 (دت-78)

إن مجلس التجارة والتنمية

1 - ***يرحب*** بـ *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2024*، ويحيط علماً بالنتائج التي توصل إليها التقرير، الذي يحدد مختلف الصدمات ومواطن الضعف التي تقوض إمكانات التجارة في أفريقيا، ويؤكد على الإمكانات التحويلية التي تنطوي عليها شبكات التجارة الإقليمية ذات القيمة المضافة لبناء القدرة على الصمود، لا سيما من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

2 - ***يسلّم*** بأن الاقتصادات الأفريقية هي من بين أضعف الاقتصادات في السياق الحالي للأزمات المتعددة، بما في ذلك الضغوط السياسية والاقتصادية والمناخية والتكنولوجية والديموغرافية، التي تعوق التنمية المستدامة وتحد من قدرة التجارة على الصمود؛

3 - ***يؤكد*** على أن نظاماً تجارياً متعدد الأطراف يكون عالمي النطاق ومبنياً على القواعد وشاملاً للجميع ويتسم بالانفتاح والشفافية والقابلية للتنبؤ وعدم التمييز والإنصاف، تؤدي فيه منظمة التجارة العالمية الدور الأساسي، أمرٌ بالغ الأهمية؛

4 - ***يؤكد من جديد*** أن تعميق التجارة بين البلدان الأفريقية وتحقيق القيمة المضافة أمر بالغ الأهمية لتحصين القارة ضد الصدمات الخارجية، ويؤكد على إمكانات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتكون بمثابة منصة تحويلية للتنويع الاقتصادي وتعزيز قدرة سلاسل الإمداد على الصمود وتوسيع التجارة بين البلدان الأفريقية؛

5 - ***يسلّم*** بأن التنويع الاقتصادي أمر أساسي للحد من مواطن الضعف الهيكلية، مثل الاعتماد الكبير على صادرات الموارد الطبيعية ومحدودية هوامش الأمان المالي، وأن مواطن الضعف الهيكلية هذه تزيد إلى حد بعيد من تعرض الاقتصادات الأفريقية لتقلبات الأسواق العالمية؛

6 - ***يقرّ*** بأهمية الجهود المبذولة من أجل تهيئة بيئة اقتصادية تمكينية على الصعيد المحلي، بسبل منها تهيئة بيئة سياسية وتنظيمية مستقرة تفضي إلى تشجيع ريادة الأعمال، ودعم المشاريع الصغرى والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما تلك التي تملكها نساء وشباب، وتعزيز جهود إدماج أنشطة القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي وجذب الاستثمارات، بما في ذلك عن طريق النهوض بالتكامل الإقليمي وتعزيز الشراكة الدولية؛

7 - ***يسلط الضوء*** على أهمية السياسات الوطنية، فضلاً عن الدور التكميلي الذي يؤديه المجتمع الدولي لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وتحسين القدرة على مواجهة الأزمات، بتحسين الإنفاق الحكومي من خلال التخطيط المالي الحساس للصدمات والإقراض والاقتراض المسؤولين، وتنفيذ آليات الأسواق المالية الإقليمية لتجنب الاعتماد المفرط على الدين الخارجي وتحقيق الاستقرار في المعاملات عبر الحدود؛

8 - ***يشدد*** على أن خفض تكاليف التجارة في أفريقيا، لا سيما في البلدان الأفريقية غير الساحلية، يمكن أن يساعد في التخفيف من أثر التشرذم المستمر في سلاسل الإمداد الإقليمية، من خلال معالجة جملة أمور منها ارتفاع تكاليف التجارة غير الجمركية وتعطل سلسلة الإمداد وضعف البنية التحتية وشبكات الربط المتصلة بالتجارة، مما يعوق التجارة بين البلدان الأفريقية ويجعلها أكثر عرضة لأوجه عدم اليقين المرتبطة بالأسواق؛

9 - ***يسلط الضوء*** على أهمية تعبئة رأس المال المحلي والإقليمي للاستثمار في شبكات إقليمية شاملة وقابلة للتطوير، تكون مدعومة بالحوار بين القطاعين العام والخاص، والحوافز المحددة الأهداف، والأدوات المعدَّة لتقاسم المخاطر؛

10 - ***يشجع*** على تعبئة المزيد من الاستثمارات في البنية التحتية الإنتاجية والتجارية والتوصيل الرقمي، لا سيما في مجال النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتعزيز المشاركة في شبكات التجارة الإقليمية ذات القيمة المضافة، وخفض تكاليف التجارة وتخفيف الاختناقات اللوجستية أثناء الاضطرابات العالمية؛

11 - ***يدعو*** شركاء أفريقيا في التنمية إلى تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، من خلال تشجيع التكامل الإقليمي وتعزيز الشراكات الدولية بهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتيسير نقل المعرفة والتكنولوجيا بشروط متفق عليها بين الأطراف؛

12 - ***يشدد*** على الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه حلول التجارة الرقمية ونظم الدفع الرقمية في النهوض بآليات الدفع والتكامل المالي الإقليمية، مثل نظام الدفع والتسوية لعموم أفريقيا، بغية الحد من الاعتماد على العملات الأجنبية وتعزيز المشاركة في التجارة الإقليمية ذات القيمة المضافة؛

13 - ***يسلط الضوء*** على أهمية استمرار دعم الأونكتاد للشركات الأفريقية، ولا سيما المشاريع الصغرى والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، لتطوير القدرة على الإدارة المركزية للمخاطر، بسبل منها إضفاء الطابع المؤسسي على ممارسات الإدارة المركزية للمخاطر، واعتماد أدوات التحوط المالي، والمشاركة في منصات تيسير التجارة عبر الحدود؛

14 - ***يدعم*** تطوير واستخدام الأدوات الإقليمية المُعَدَّة لإجراء الدراسات التشخيصية التجارية، وتحليل الشبكات، وتوفير استعلامات عن السوق لتتبع التدفقات التجارية، وتحديد مواطن الضعف، وتوجيه التدخلات الاستراتيجية، ويدعو الشركاء في التنمية الذين هم في وضع يسمح لهم بذلك إلى توسيع نطاق المساعدة المقدمة للمؤسسات ذات الصلة بالتجارة، وتحديث الجمارك، وتنمية مهارات الجهات الفاعلة في التجارة الإقليمية؛

15 - ***يسلط الضوء*** على ضرورة أن يواصل شركاء تمويل التنمية الثنائيين والإقليميين والدوليين والمؤسسات المتعددة الأطراف، حسب الاقتضاء، إلى توفير التمويل الميسَّر، وآليات لتخفيف عبء الدين، وأدوات لتخفيف المخاطر المالية، وبرامج بناء القدرات التي تعزز قدرة البلدان الأفريقية على مواجهة تقلبات السوق، وتمكين الشركات الأفريقية، ودعم أولويات التنمية الوطنية للبلدان الأفريقية، وزيادة قدرة أفريقيا على المنافسة في الأسواق العالمية؛

16 - ***يشدد*** على أهمية الجهود الدولية والتعاون الدولي لمواجهة التحديات المرتبطة بالسيولة في أفريقيا لدعم تطلعات القارة لتحقيق التنمية المستدامة والتحول الاقتصادي؛

17 - ***يدعو*** الأونكتاد إلى مواصلة تناول شواغل أفريقيا واحتياجاتها الخاصة في مجالي التجارة والتنمية، بما في ذلك من خلال توفير خدمات التحليل والمشورة في مضمار السياسة العامة وبناء القدرات، بما في ذلك تسخير فوائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتعزيز القدرات الإنتاجية للبلدان الأفريقية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

الجلسة العامة الختامية
16 نيسان/أبريل 2025

باء - الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: إطلاق العنان لإمكانات التجارة في أفريقيا - تعزيز الأسواق الإقليمية والحد من المخاطر.

1 - اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 16 نيسان/أبريل 2025، الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند 2 من جدول الأعمال، بالصيغة التي جرى التفاوض بشأنها (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، أعلاه).

ثانياً - موجز الرئاسة

ألف - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: إطلاق العنان لإمكانات التجارة في أفريقيا - تعزيز الأسواق الإقليمية والحد من المخاطر

(البند 2 من جدول الأعمال)

2 - عرض ممثل عن أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2024: إطلاق العنان لإمكانات التجارة في أفريقيا - تعزيز الأسواق الإقليمية والحد من المخاطر*. وأكد على ضرورة معالجة مواطن الضعف الهيكلية في أفريقيا والاستفادة من التكامل التجاري الإقليمي لإتاحة الفرص لتحقيق النمو والتنمية القائمَيْن على التجارة. وأوضح النقاط الرئيسية من خلال تناول قطاع التصنيع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المنطقة. وقد ركزت التوصيات الرئيسية الواردة في التقرير بشأن السياسة العامة، والموجهة إلى أصحاب المصلحة الوطنيين في القطاعين العام والخاص وشركاء أفريقيا في التنمية، على الحاجة إلى تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، وتحسين الفرص التي تتيحها السوق الإقليمية، وتعزيز الأوضاع المؤسسية والتنظيمية لتيسير التجارة عبر الحدود.

3 - وأدلى المتكلمون التالي ذكرهم ببيانات: ممثّل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثل بيرو، باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل سويسرا، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي؛ وممثل نيبال، باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل ماليزيا، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل الجمهورية الدومينيكية، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وممثل جامايكا، باسم بلدان الجماعة الكاريبية؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة؛ وممثل الصين؛ وممثل إندونيسيا؛ وممثل ناميبيا؛ وممثل المغرب؛ وممثل غامبيا؛ وممثل البرازيل؛ وممثل الاتحاد الروسي؛ وممثل ليبيا؛ وممثل لبنان؛ وممثل إسبانيا؛ وممثل زمبابوي؛ وممثل فنلندا؛ وممثل إثيوبيا؛ وممثل كينيا؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ وممثل كوت ديفوار؛ وممثل جمهورية إيران الإسلامية؛ وممثل بيرو؛ وممثل جمهورية تنزانيا المتحدة؛ وممثل باكستان؛ وممثل ليسوتو؛ وممثل ألمانيا؛ وممثل بنغلاديش؛ وممثل مصر؛ وممثل المملكة العربية السعودية؛ وممثل زامبيا؛

4 - ورحبت إحدى المجموعات الإقليمية بالتحليل الاقتصادي المتعمق الذي تضمنه التقرير وبالتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة الواردة فيه، واتفقت على أن مواطن الضعف الرئيسية في أفريقيا تتمثل في الاعتماد على السلع الأساسية وارتفاع مستويات الدين والثغرات الحرجة في البنية التحتية للتكنولوجيا والاتصال الإلكتروني. ومع ذلك، تمثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية رافعة رئيسية لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، والحد من أوجه التبعية للخارج وتعزيز القيمة المضافة في جميع أنحاء القارة. ويشكل تزايد السياسة الحمائية والنزعة الانفرادية، لا سيما من خلال الولاية القضائية "الطويلة الذراع" والتدابير الجمركية وغير الجمركية، تهديدًا كبيرًا للتعددية.

5 - وأيدت مجموعة إقليمية أخرى الدعوة الواردة في التقرير إلى تعميق التجارة الإقليمية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والتي يمكن أن تعزز بشكل كبير قدرة القارة على الصمود في مواجهة اضطرابات السوق العالمية. وكما دعا الأونكتاد، يجب أن تظل التنمية متمحورة حول احتياجات الفئات الأضعف، التي تتحمل التكلفة الأعلى من ديناميات التجارة العالمية الحالية.

6 - ورحبت مجموعة إقليمية أخرى بالتحليل الذي تضمنه التقرير، وأشارت إلى شراكتها الاقتصادية مع أفريقيا وسلطت الضوء على مواطن الضعف وتكاليف التصدير والرسوم الجمركية المرتفعة، وأكدت على أهمية بناء القدرة على الصمود. وينبغي تيسير التجارة مع أفريقيا من خلال الممرات وغيرها من الأدوات التي تستخدمها جنوب أفريقيا والبلدان الأفريقية الأخرى. وشددت مجموعة إقليمية أخرى على ما تضمنه التقرير من تحليل موضوعي استند إلى البيانات، مشيرةً إلى ضرورة أن يكون الأمر كذلك بالنسبة لجميع تقارير الأونكتاد. ومن الأهمية بمكان أن تنوّع أفريقيا اقتصادها، وتعزّز التجارة بين البلدان الأفريقية، وتطوّر أدوات مالية مبتكرة، وتستفيد من تركيبتها السكانية الفتية ومواردها الوفيرة. وتقدم التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة سبلاً واعدة لتعزيز قدرة الاقتصادات الأفريقية على الصمود في وجه المخاطر التجارية الناجمة عن الصدمات المترابطة.

7 - وأعربت إحدى المجموعات الإقليمية عن تقديرها للتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة، والتي يمكن أن تساعد أقل البلدان الأفريقية نمواً في جهودها الإنمائية. ذلك أن التجارة تساهم في تحقيق التنمية في مواجهة الصدمات الخارجية. ومع ذلك، لا تستغل أفريقيا الأسواق بالقدر الكافي، وما انفكت التدابير الجمركية تعوق التنمية، شأنها شأن العقبات أمام الوصول إلى الطاقة وندرة التمويل. لذلك، تحتاج أفريقيا إلى دعم المجتمع الدولي وإلى المساعدات المتعددة الأطراف في مختلف القطاعات.

8 - وقالت مجموعة إقليمية أخرى إن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه نفس التحديات التي تعترض البلدان الأفريقية، من قبيل تغير المناخ، والمشاكل الاقتصادية والتكنولوجية، والترابط. وفي الوقت الذي يتخبط العالم في أزمات متعددة، تقف أفريقيا على خط المواجهة أمام التحديات. لذلك، من المهم تعزيز قدرة أفريقيا على الصمود للاستفادة بشكل أفضل من الفرص المستقبلية.

9 - وأفاد العديد من المندوبين بأن أفريقيا وبلدان الجماعة الكاريبية تعاني من عواقب الصدمات الخارجية التي تتطلب سياسات وأدوات تمويل مبتكرة، وأشاروا إلى مواطن الضعف الستة المشمولة بالتحليل الوارد في التقرير.

10 - واقترحت مجموعة من البلدان وضع خطة للربط الإلكتروني بين أفريقيا والأمم المتحدة، يتولى الأونكتاد تنسيقها، لتكون خطوة أولى في تعبئة الموارد للممرات اللوجستية وتوحيد جهود القطاعين العام والخاص في هذا المجال. ومن الحلول الاستراتيجية أيضاً إنشاءُ مرصد للمخاطر التجارية يركز على رصد الصدمات المناخية والجيوسياسية والاقتصادية.

11 - وأشار أحد المندوبين إلى أن الصين خفضت التعريفات الجمركية على 33 دولة أفريقية إلى الصفر في عام 2024، وعززت تعاونها مع أفريقيا من منظور التعاون بين بلدان الجنوب. وينبغي الوفاء بواجب الامتثال لقواعد التجارة التابعة لمنظمة التجارة العالمية والمبادئ التي تستند إليها تعددية الأطراف. وأشار بعض المندوبين إلى ضرورة احترام قواعد منظمة التجارة العالمية حتى تتمكن أفريقيا من الاستفادة من التجارة.

12 - وشدد عدة مندوبين أيضاً على ضرورة احترام قواعد منظمة التجارة العالمية، في حين سلط أحد المندوبين الضوء على ضرورة أن يقوم التعاون بين بلدان الجنوب على أساس السيادة والتكامل وتقرير المصير.

13 - وقال مندوب آخر إن أفريقيا تحتاج إلى مبادرات قوية بالنظر إلى أوجه الضعف التي تعاني منها، لا سيما فيما يتعلق بسلاسل الإمداد والمساعدة التقنية وتمويل مشاريع التنمية الأفريقية، وذلك التزاماً بروح المؤتمر الآسيوي الأفريقي في باندونغ، إندونيسيا. وأشار مندوب آخر إلى تعاون بلاده مع أفريقيا الذي يشمل قطاعات عديدة وإلى مؤتمر القمة بين الاتحاد الروسي وأفريقيا المقرر عقده في عام 2026. ودعا مندوب آخر إلى تعزيز السلام والاستثمار في الذكاء الاصطناعي وآليات التكيف مع تغير المناخ.

14 - وأشار بعض المندوبين إلى ضرورة تطوير الآليات التي تسمح بتعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية والحواجز الجمركية وغير الجمركية، شأنها شأن سلاسل الإمداد. وأشار أحد المندوبين إلى الاستراتيجيات الرئيسية المتعددة القطاعات التي وضعتها بلاده، مؤكداً بوجه الخصوص على مبادرتيْن إقليميتيْن تركزان على موثوقية الإمدادات من الطاقة وعلى تنمية ساحل المحيط الأطلسي في أفريقيا. وأشارت مندوبة أخرى إلى مبادرات بلادها الرائدة في أفريقيا، والتي استهدفت التنمية في عدة قطاعات.

15 - وأكد مندوب آخر على أهمية تعزيز التعاون الدولي دعماً لعملية التنمية في أفريقيا، وعلى إمكانية مواءمة الأهداف الإنمائية للقارة مع الأولويات العالمية من خلال الأطر الدولية والاتفاقيات الإقليمية.

16 - وسلط عدة مندوبين الضوء على التحديات الإنمائية التي تواجه أفريقيا ودعوا إلى الاستعانة بخبرة الأونكتاد لتقييم مواطن ضعف القارة أمام الصدمات الخارجية والمشاكل الاقتصادية الهيكلية. وأكدوا الحاجة إلى إنشاء سلاسل القيمة وتبادل المعرفة وتنفيذ سياسات إنمائية متسقة.

17 - وأشار أحد المندوبين إلى المنتدى الثالث المعني بمستقبل أقل البلدان نمواً، الذي شجع على تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات العامة. وسيسترشد الأونكتاد بالنتائج التي تمخض عنها المنتدى في عمله بشأن أقل البلدان نمواً. وأشار عدة مندوبين إلى أن الأزمات العالمية الأخيرة قد سلطت الضوء على مواطن الضعف في أفريقيا التي تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي لتصحيح أوضاعها. وأشار أحد المندوبين إلى أن ليسوتو نفذت خطة إنمائية تشمل سلسلة القيمة الصناعية. وأشار أحد المندوبين إلى تراجع التجارة الأفريقية والمساعدة التقنية وأكد على الحاجة إلى دعم أفريقيا.

18 - وأشار مندوب آخر إلى عواقب الأزمات العالمية المتعددة وآثارها في أفريقيا، وإلى الأهمية التي تتسم بها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والتجارة في الخدمات، والملكية الفكرية. كما أشار إلى مشاريع بلاده في أفريقيا.

19 - وناقش عدة مندوبين أهمية تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعتم 2063 لتعزيز التنمية والنهوض بالقدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية. وأشار أحد المندوبين إلى الصندوق الذي أنشأته بلاده لتمويل مشاريع التنمية في أفريقيا وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية.

20 - واختتم ممثل أمانة الأونكتاد النقاش قائلاً إن الأفكار والمواقف التي نوقشت في الدورة يمكن أن يُسترشد بها في الوثيقة الختامية للدورة السادسة عشرة للمؤتمر.

باء - الجلسة العامة الختامية

21 - في الجلسة العامة الختامية، أشارت ممثلة إحدى المجموعات الإقليمية إلى أن الدورة الاستثنائية الحالية، التي جاءت في الوقت المناسب وكانت مثمرة، قد عُقدت بناءً على طلب مجموعتها نظراً للحاجة الملحة إلى التصدي للتحديات التي تعوق التنمية الشاملة والمستدامة في البلدان الأفريقية. ففي الاستنتاجات المتفق عليها، أُقرّ بأن البلدان الأفريقية هي الأكثر عرضة للخطر في الأزمات المتعددة الحالية. وسلطت الضوء أيضاً، من خلال الاستنتاجات المتفق عليها، على دور التنويع الاقتصادي باعتباره أولوية من أولويات مجموعتها وقضية رئيسية بالنسبة إلى القارة الأفريقية. وقالت إن مجموعتها أكدت على هذه المسألة في ورقة الموقف التي أعدتها للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وأعربت عن رغبتها في إجراء المزيد من المناقشات المتعمقة والمفتوحة حول الاستنتاجات المتفق عليها بشأن القضايا المطروحة أمام أفريقيا، مثل الاعتماد على السلع الأساسية. كما شُجعت البلدان في الاستنتاجات المتفق عليها على حشد المزيد من الاستثمارات في البنية التحتية الإنتاجية والتجارية والربط الرقمي. ومن التحديات الأخرى التي تواجهها البلدان الأفريقية الحاجة إلى أن يواصل شركاء التمويل الإنمائي الثنائيون والإقليميون والدوليون تقديم التمويل المالي. وأضافت مندوبة بالقول إن وفدها ما انفك يدعو إلى دعم المنطقة الأفريقية، لا سيما في عمليات التكامل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ورفاهية مواطنيها.

22 - وأعربت ممثلة مجموعة إقليمية أخرى عن تقديرها للمناقشات البناءة التي أدت إلى استنتاجات متفق عليها. وأشارت إلى أن العدد الكبير من المشاركين في الدورة وفي المفاوضات يعكس الأهمية التي تحظى

بها أفريقيا بالنسبة إلى الجميع. فالقارة تضم أكبر عدد من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، ولذلك وجب أن تحظى بدرجة عالية من الأولوية في جهود التنمية. وقد كان التقرير شاملاً وتضمّن توجيهات شاملة في مضمار السياسة العامة من خلال الأخذ بمنظور يتناول مواطن الضعف، وبيّن كيف يمكن للمبادرات التي تنفَّذ على المستوى الإقليمي، مثل تسهيل تدفق رؤوس الأموال والسلع عبر الحدود، أن تخفف من المخاطر بشكل كبير وتولّد قيمة مضافة. وهناك مجموعة من العوامل المحلية والإقليمية والدولية التي تعوق آفاق التجارة والتنمية في أفريقيا. لذلك، هناك حاجة إلى جهود متكاملة ومتسقة على جميع المستويات للتصدي لتلك التحديات. وشجعت الأونكتاد على تعميق عمله بشأن أفريقيا وجميع البلدان السريعة التأثر، مثل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. وقالت إن المجموعة تتوقع أن تعكس الوثيقة الختامية للدورة السادسة عشرة للمؤتمر صورة صادقة عن هذا الواقع.

23 - وأعرب ممثل مجموعة إقليمية أخرى عن تقديره لجودة التقرير وتوقع أن يقدم عناصر محددة لصانعي القرار، وعلى الأخص فيما يتعلق بتعزيز وتعميق التكامل الإقليمي من خلال سياسات تحقق الاستقرار في المجال التنظيمي وعلى صعيد الاقتصاد الكلي. وقال إن مجموعته تدعم هذه النُّهُج من خلال أدوات وآليات مختلفة في أفريقيا. واختتم بالقول إن النهج البناء والعملي الذي اتُّبع في المفاوضات هو مؤشر إيجابي على المناقشات التي ستنطلق فيما يتعلق بالدورة السادسة عشرة للمؤتمر.

24 - ورحبت مندوبة بالنتائج التي توصل إليها التقرير، الذي يسلط الضوء على الكيفية التي تسهم بها مواطن الضعف القائمة في تفاقم آثار الصدمات الخارجية، الأمر الذي يعرّض الاقتصادات الأفريقية لمخاطر كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار. وأيدت الاستنتاجات المتفق عليها بشأن الحاجة الملحة إلى بذل جهود ملموسة وإلى تعاون الشركاء في التنمية الإقليميين والدوليين مع البلدان الأفريقية في التصدي للتحديات التي تنطوي عليها حالة عدم اليقين في السوق. لذلك، ينبغي الاستمرار في إعطاء الأولوية للتمويل الميسَّر، وتحسين آليات تخفيف عبء الدين، وأدوات تخفيف المخاطر المالية، فضلاً عن الاستثمار في برامج بناء القدرات وتمكين شركات الأعمال الأفريقية. وشددت أيضاً على أهمية مساعدة الاقتصادات الأفريقية على مواجهة التحديات المرتبطة بالسيولة. ويُعدّ التعاون الدولي في هذا الصدد ضرورياً لدعم مساعي القارة نحو تحقيق التنمية المستدامة والتحول الاقتصادي. وكررت الدعوة إلى الأونكتاد لمواصلة تقديم المشورة في مجال السياسة العامة والمساعدة التقنية وحشد الدعم الدولي للقارة الأفريقية لمساعدتها على مواجهة تحديات الأزمات العالمية المتعددة وتعزيز قدرة الاقتصادات الأفريقية على التكيف.

ثالثاً - المسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة

ألف- إقرار جدول الأعمال

(البند 1 من جدول الأعمال)

25 - اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 15 نيسان/أبريل 2025، برئاسة نائب رئيس المكتب (ألمانيا)، جدول الأعمال المؤقت لدورته الاستثنائية الرابعة والثلاثين، كما يرد في الوثيقة TD/B(S-XXXIV)/1 (انظر المرفق الأول).

باء - اعتماد تقرير مجلس التجارة والتنمية

(البند 3 من جدول الأعمال)

26 - اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 16 نيسان/أبريل 2025، التقرير المتعلق بالدورة الاستثنائية الرابعة والثلاثين للمجلس. وسيتضمن التقرير موجز الرئاسة والاستنتاجات المتفق عليها، بالإضافة إلى المسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة. وأذن المجلس كذلك للمقرر بأن يقوم، تحت سلطة رئيس المجلس، بوضع التقرير المقدّم إلى الجمعية العامة في صيغته النهائية، مع مراعاة مداولات الجلسة العامة الختامية.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية

1 - إقرار جدول الأعمال.

2 - التنمية الاقتصـــادية في أفريقيا: إطلاق العنان لإمكانات التجارة في أفريقيا - تعزيز الأســـواق الإقليمية والحد من المخاطر.

3 - اعتماد تقرير مجلس التجارة والتنمية

المرفق الثاني

الحضور*

1 - حضر الدورةَ ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي	جمهورية كوريا
إثيوبيا	جنوب السودان
الأردن	دولة فلسطين
أرمينيا	زامبيا
أستراليا	زمبابوي
إستونيا	سري لانكا
إكوادور	السويد
ألمانيا	شيلي
أنغولا	الصين
إيران (جمهورية - الإسلامية)	العراق
باكستان	غابون
البرازيل	غيانا
بلجيكا	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
بلغاريا	فنلندا
بنغلاديش	قبرص
بوتان	الكاميرون
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	كوت ديفوار
تركيا	كولومبيا
ترينيداد وتوباغو	الكونغو
تونس	كينيا
جامايكا	لبنان
جزر البهاما	ليتوانيا
الجمهورية العربية السورية	ليسوتو

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B(S-XXXIV)/INF.1.

ماليزيا	هايتي
المغرب	هنغاريا
المكسيك	هولندا (مملكة)
المملكة العربية السعودية	اليابان
موريشيوس	اليونان
النيجر	

2 - وحضر الدورةَ ممثلو الدول التالية الأعضاء في المؤتمر غير الأعضاء في المجلس:

الكرسي الرسولي

3 - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلةً في الدورة:

اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
الاتحاد الأوروبي
منظمة التعاون الإسلامي

4 - وكانت الأجهزة والهيئات والبرامج التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلةً في الدورة:

مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

5 - وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلةً في الدورة:

الفئة العامة

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي